المستقبل
رئيس التحرير : سامي الجريء

October 1952 — الجزء ... — المجلد ١٢١ — اكتوبر سنة ١٩٥٢

من صور الثقافة السياسية

الجانب الدولي

لمشكلة اللاجئين من العرب

للأستاذ صلاح الدين الشريف

تطبع النزعة الانسانية اليوم كثيراً من المشكلات الدولية بطابعها العالمي الحر ، وكثيراً ما كان لهذه النزعة المثالية فضلها الذي لا يجحد في الارتفاع ببعض هذه المشكلات فوق أهواء « العنصرية » ونزعات الفوارق الجنسية والاقليمية المتعصبة . ولم يكن بدعاً أن تقوى هذه النزعة في خلال العقود الخمسة الأخيرة بتأثير ذلك التطور البعيد في تراث القيم الدولية والنظريات السياسية والاجتماعية ، التي وضعت لبث روح الاخاء والتضامن بين أعضاء المجتمع الدولي ، وإن لم يكن ثمة ما يدعو بعد إلى انكران تلك العوامل الرجعية ، من سياسية وقومية واقتصادية ، التي تجنح دوماً إلى عرقلة أثر هذه الاتجاهات الانسانية ، وإلى الحد من نشاط المؤسسات الدولية المعاصرة في الميدان الاجتماعي والانساني الواسع ، ولو بصورة نسبية .

ولعل في طليعة هذه المشكلات الدولية التي تأثرت بالطابع الانساني والعالمي إلى حد ظاهر ، مشكلة اللاجئين وعديمي الجنسية ، التي طالما أقضت مضاجع الساسة المسالمين

وفقهاء القانون الدولي ، واستنفدت حيزاً كبيراً من جهودهم وقرائحهم في سبيل الاهتداء إلى الحلول العادلة ، والقواعد التي تتفق ومدى ما وصلت إليه أوضاع المجتمع الدولي من ارتقاء وتطور في الأخذ بالمفاهيم الانسانية والمثالية . ولا يخل أن حضارة العصر بالقياس إلى الحضارات التاريخية التي تعاقبت في الظهور على مسرح العالم ، تتميز بميزة السبق إلى استهداء روح التضامن والاخاء ، في كل مظهر من مظاهر النشاط الدولي العام ، وبخاصة في النواحي الانسانية والاجتماعية البحتة . ولا غرابة في أن تكشف المعاهدات والمواثيق الدولية المنظمة لكثير من مرافق العالم المعاصر ، عن هذا الاتجاه الأصيل نحو تغليب الصالح العالمي وحده على كل اعتبار آخر من اعتبارات العنصرية والاقليمية ، وسائر النزعات « الأنية » الضيقة المعلن . وإذا كان ثمة من ينكر ، في لجج العناد والمكابرة ، هذه الظواهر الطيبة في أفق البرامج والأهداف الحضارية الزاهية فان هذا الواقع الملموس المتجلي في كثير من أفكار المجتمع الدولي وأهدافه السامية ، لكفيل على مر الزمن بأن يعيد الطمأنينة إلى نفوس أولئك الذين جعلوا التشاؤم المطلق من مستقبل الحضارة شعاراً لهم لا يبغون التحول عنه !

ولا نبالغ البتة إذا قلنا إن مشكلة اللاجئين قد صورة إيضاحية مجسمة لغلبة هذه النزعة الانسانية السمحة على كثير مما ينبت لها من دسائس شريرة وأهواء خبيثة وسعايات ماكرة عن كراهية عمياء لوحدة الاخاء الانساني بين شعوب وأجناس الأرض .

والحق أن تطورات هذه المشكلة المعقدة ، من لدن أن ظهرت على مسرح السياسة العالمية حتى اليوم ، تحمل في ثناياها روح هذا الجهاد الانساني المقدس في سبيل التغلب تدريجاً على كل ما يعترض المشكلات الانسانية أو يناهضها من دسائس وأهواء ، ترجع دائماً إلى محاولة تغليب الصالح السياسي الخاص على غيره من معتقدات واعتبارات مثالية كريمة .

ولقد ظهرت هذه المشكلة أول ما ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى حين عم الأفق الدولي كثير من مظاهر القلق السياسي والاقتصادي ، وحين تمخضت أسباب العلل الاجتماعية المستحدثة بتأثير أحداث الحرب وأهوالها المرسومة بطابع عالمي مشترك غير آمن الأوضاع الجغرافية والنظم السياسية والوحدات القومية إلى حد ظاهر ، فكثرت من ثم الطوائف والجماعات المتشردة الأوطان والجنسيات ، وعرفت الانسانية من وقتئذ أنواعاً جديدة وعجيبة من التشرد السياسي والاجتماعي ألقت على عاتق المجتمع الدولي أعباء

اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها ، وقد كان مؤيداً لقرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أوصت فيه بدعوة الدول الأعضاء في هيئة الأمم والدول غير الأعضاء فيها ، وذلك بحكم تضامنها الدولي المشترك الذي تطبع هذه المشكلة ويسمها بسمة إنسانية واجتماعية بارزة ، وهكذا لم تعد مشكلة اللاجئين في كل دولة أمراً من الأمور « المحلية » البحتة لتستبد بتنظيمها وسن قواعدها أهواء وتقلبات السياسات المحلية التي قد تغلب النعرة القومية المتطرفة على غيرها من الاعتبارات الداعية إلى تحكيم القيم الأخلاقية والانسانية واستهداء روح العدالة الاجتماعية ، هذا مع رعاية حقها في عدم إغفال الصالح الوطني « المعقول » الذي يمس السياسة العليا لأمن الدولة ، وهو أمر بدهي لا يقبل الجدال والمناقشة .

ولقد كان لاشتراك عدد كبير من الجماعات والمنظمات الدولية التي اعترف لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كهيئات استشارية ، أثره الحاسم في تغليب الطابع الانساني العام وسيادته على أعمال المؤتمر إلى حد ملحوظ ، والتالي في ظهور فريق « العالميين » Les Universalistes الذين عالجوا بأن تكون نصوص المعاهدة المقترحة لصرصاً عامة تنظم حالة اللاجئين دون تمييز ، سواء من ناحية الأسباب التي ولدت مشكلتهم أو من ناحية البلاد التي قدموا منها أو تلك التي يوجدون فيها ، حتى يكون النظام المسنون شاملاً لجميع طوائف اللاجئين ، وهو أقل واجب يفرض على الجماعة الدولية التي أخذت تبرز لها سمة إنسانية أصيلة ، هي سمة التضامن العالمي المشترك بين سائر أمم الحضارة في حل كل مشكل من مشكلات الجماعة .

*

على أن المدى لم يكن طليقاً كل الطلاقة أمام فريق « العالميين » فقد عرضت لهم صورة من الأهواء العنصرية والاقليمية ، ممثلة في فريق « الأوروبيين » Les Européens الذين تمسكوا بوجهة نظر ضيقة الأفق تقصر الاعتبار الانساني العام ، وتؤمن بضرورة قصر أعمال المؤتمر وأحكام المعاهدة التي تسفر عنها هذه الأعمال على لاجئي أوروبا وحدهم لأسباب ذكروها ، لا تخرج في مجموعها عن اعتبار القارة الأوربية ، بما حدث فيها من أحداث كبرى منذ الحرب العالمية الأولى ، مصدراً أصيلاً لطوائف اللاجئين من ذوي الجنسيات الأوروبية المختلفة ، فيقررون من ثم أن كل محاولة تهدف إلى حل مشكلة الطوائف الأخرى من اللاجئين حقيقة أن تضع على عاتق الدول التزامات جديدة قد ينوء بها كاهلها .

اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها ، وقد كان معقد تنفيذاً لقرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أوصت فيه بدعوة الدول الأعضاء في هيئة الأمم والدول غير الأعضاء فيها ، وذلك بحكم الطابع العالمي المشترك الذي يطبع هذه المشكلة ويسمها بسمة إنسانية واجتماعية بارزة ، وهكذا لم تعد مشكلة اللاجئين في كل دولة أمراً من الأمور « المحلية » البحتة تستبد بتنظيمها وعن قواعدها أهواء وتقلبات السياسات المحلية التي قد تغلب النعرة القومية المتطرفة على غيرها من الاعتبارات الداعية إلى تحكيم القيم الأخلاقية والانسانية واستهداء روح العدالة الاجتماعية ، هذا مع رعاية حتمية في عدم إغفال الصالح الوطني « المعقول » الذي يمس السياسة العليا لأمن الدولة ، وهو أمر بدهي لا يقبل الجدال والمناقشة .

ولقد كان لاشتراك عدد كبير من الجامعات والمنظمات الدولية التي اعترف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كهيئات استشارية ، أثره الطاغي في تغليب الطابع الانساني العام وسيادته على أعمال المؤتمر إلى حد ملحوظ ، وبالتالي في ظهور فريق « العالميين » Les Universalistes الذين طالبوا بأن تكون نصوص المعاهدة المقترحة نصوصاً عامة تنظم حالة اللاجئين دون تمييز ، سواء من ناحية الأسباب التي ولدت مشكلتهم أو من ناحية البلاد التي قدموا منها أو تلك التي يوجدون فيها ، حتى يكون النظام المسنون شاملاً لجميع طوائف اللاجئين ، وهو أقل واجب يفرض على الجماعة الدولية التي أخذت تبرز لها سمة إنسانية أصيلة ، هي سمة التضامن العالمي المشترك بين سائر أمم الحضارة في حل كل مشكل من مشكلات الجماعة .

*

على أن المدى لم يكن طليقاً كل الطلاقة أمام فريق « العالميين » ، فقد عرضت لهم صورة من الأهواء العنصرية والاقليمية ، ممثلة في فريق « الأوروبيين » Les Européens الذين تمسكوا بوجهة نظر ضيقة الأفق تغفل الاعتبار الانساني العام ، وتؤمن بضرورة قصر أعمال المؤتمر وأحكام المعاهدة التي تسفر عنها هذه الأعمال على لاجئي أوروبا وحدهم لأسباب ذكروها ، لا تخرج في مجموعها عن اعتبار القارة الأوربية ، بما حدث فيها من أحداث كبرى منذ الحرب العالمية الأولى ، مصدراً أصيلاً لطوائف اللاجئين من ذوي الجنسيات الأوروبية المختلفة ، فهم يرون من ثم أن كل محاولة تهدف إلى حل مشكلة الطوائف الأخرى من اللاجئين حقيقة أن تضع على عاتق الدول التزامات جديدة قد ينوء بها كاهلها .

ولما كانت مسألة اللاجئين الفلسطينيين قد أصبحت تؤلف ركناً بارزاً في البناء العام لهذه المشكلة ، وقد تعددت بشأنها الحلول والمقترحات والقرارات الدولية الصريحة ، فقد ارتفع صوت مصر في المؤتمر ، يطالب بقوة الحق والعدل والانسانية ، مرجوة استهداء روح الفقه الدولي الحديث ، واستملاء تلك الاتجاهات الانسانية والتعاونية للجماعة الدولية في هذا العصر ، عند تحديد تبعة الأمم المتحدة والتزاماتها القائمة إزاء هذه المشكلة بالذات .

والحق أن الترسة كانت مرتابة إلى حد كبير أمام وفد مصر لشرح الظروف والملابسات التي نشأت في ظلها هذه المشكلة حتى بلغت مرحلتها الراهنة ، كما كان الظرف مناسباً — برغم بعض الاتجاهات المعرقلة — لكي تتضح أمام عامة أعضاء المؤتمر ضرورة المبادرة بوضع حل عادل ودائم يمكن اللاجئين العرب من العودة إلى ديارهم وأراضيهم ، وتعويضهم تعويضاً عادلاً ومرضياً . ومصر التي أسهمت منذ الحرب العالمية الأولى بأكثر نصيب في حل مشكلة اللاجئين ، بما استوعبته من طوائف الأرمن والروس البيض وغيرهم بين قرائن الاضطهاد السياسي ومشاق الحرية ، وبما أتاحته لهم من فرص التجنس بالجنسية المصرية والاندماج في مرافق حياتها العامة — مصر هذه حقيقة بأن تكون في طليعة أمم المجتمع الدولي الداعية إلى تحكيم الضمير العالمي ومبادىء العدل الدولي في صياغة كل مبدأ أو قاعدة تهدف إلى تأثيل النزعة الانسانية وبثها في كل عمل من الأعمال التي تضطلع بها منظمات التشريع الدولي ، كما أنها جديرة بأن تظل الرسول المبشر بزوغ فجر جديد مشرق لمرحلة حاسمة ومثمرة في تاريخ الحضارة ، تصطبغ فيها المواثيق والعهود الدولية ، في هذا النطاق ، بصبغة إنسانية سمحة ، تصون كرامة الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد ولكل أمة .

*

ولقد أفلحت مصر بالفعل ، مدفوعة بهذه النزعة الغالية على روح سياستها الخارجية ، أن تقرب جهد المستطاع مطلق « الواقع » الحافل بنواحي قصوره ونقصه — في نطاق التنظيم الجماعي الجديد لمشكلة اللاجئين — من منطقة « اليوتوبيا » الموموقة ، أي من منطقة الأخلاق الدولية الحافلة بمثلها الايديولوجية وقيمها الرفيعة ، وهكذا استطاعت أن تخرج جانباً يذكر من قرارات هيئة الأمم المطبوعة بطابع التوصيات المرسلة ، من حيز النظريات السائبة والترجيهات السلبية إلى حيز الالتزامات الدولية المحددة ، التي

تستمد قوة وجودها وفعالية أحكامها من قوة هذا التعاقد الدولي نفسه . وكان من نتيجة ذلك أن ضمنت أحكام المعاهدة الجديدة إضافة قيمة لها أثرها بالنسبة للاجئي فلسطين ، من حيث ضمان تمتعهم بالحقوق الانسانية والحريات الأساسية التي يتمتع بها مواطنو كل أمة من الأمم . فبعد أن كان « مشروع » المعاهدة يقر بأن لاجئي فلسطين يشكلون طائفة قائمة بذاتها ، وأن المصلحة الدولية العامة تقضي بعدم تمثيلهم بطبقات اللاجئين الأخرى ، وبخاصة أنهم يعدون من بين الأشخاص الذين يفيدون في الوقت الحاضر من حماية أو مساعدة هيئات أو منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، أقرت الاضافة الجديدة حق هؤلاء في الافادة بقوة القانون ، من النظام المقرر في الاتفاق الدولي الجديد ، بمجرد ان تنتهي هيئة الحماية أو المساعدة لسبب من الأسباب ، دون أن يتقرر مصير هؤلاء الأشخاص بصفة نهائية وفق القرارات الصادرة بشأنهم من الجمعية العامة للامم المتحدة [1] .

ولعل مظهراً كهذا المظهر الرائع يؤكد قيمة الاخلاص أو الغيرة وحسن النية التي تبديها كل دولة من الدول التي لا تصدر في سياستها الخارجية عن روح استعمارية أو عنصرية بغيضة ، عندما تساهم في حل أي مشكلة دولية لها صفة اجتماعية وانسانية عامة ، وعندما تنجح في طبع الاتفاقات والمواثيق الدولية بطابع حضاري رفيع ، يستمد روح التضامن والاخاء بين سائر أجناس البشر ، بصرف النظر عن فوارق الثقافة والسلالات .

بل إن الأمل في إقرار قواعد السلم والأمن الدوليين إقراراً دائماً ، لمعقود على مثل هذا اللون من التضامن الدولي الوثيق بين فريق « العالمين » من أمم المجتمع الدولي ، ومن حسن حظ الانسانية أن تكون هذه الأمم ، بسبيل من توحيد جهودها وأهدافها الانسانية والسلمية ، قوية الشركة منيعة الجانب ، مجموعة الكلمة دائماً بفضل إمكانياتها المادية والمعنوية التي لا تنضب

(١) كان للدول المقررة فضلها في النص على أن أحكام المعاهدة تخلي عن اللاجئين عموماً على قدم المساواة دون تمييز بسبب عنصر أو ديانته او موطنهم الاصلي عما هو كائن بشأن الطوائف الدولي المشكلة .